

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية بمدينة طرابلس"

محمد فرج شقلوف

قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

university2015aa@gmail.com

تاريخ الاستلام 2023-12-07

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية العاملة في مدينة طرابلس. ولتحقيق أهداف الدراسة تم التركيز على أهم القطاعات التي لها تأثير كبير على الاقتصاد الوطني، حيث تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلس على اعتبار أن مدينة طرابلس يتركز فيها أهم المصارف التجارية في حين شملت عينة الدراسة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية ومعدّي القوائم المالية بالمصارف التجارية. ولغرض جمع البيانات الأولية تم اعداد صحيفة استبيان تحتوي على (20) فقرة موزعة على ثلاثة محاور لخدمة فرضيات الدراسة، حيث تم توزيع عدد (60) صحيفة استبيان في حين كان عدد الصحف المستلمة والصالحة للتحليل (55). ولغرض تحليل

البيانات الأولية واستخراج نتائج الدراسة، تم استخدام الأسلوب الإحصائي المناسب (One Sample T- test).

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك وجود أثر لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية قيد الدراسة. كما بينت الدراسة وجود علاقة بين مقومات الأساس المحكم والفعال لقواعد الحوكمة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية. في حين أظهرت الدراسة كذلك عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات المعاملة المتكافئة للمساهمين ومبدأ الإفصاح والشفافية على جودة التقارير المالية بالمصارف، أيضاً توصلت الدراسة إلى مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف قيد الدراسة كان متوسطاً، وإن مستوى جودة التقارير المالية بالمصارف قيد الدراسة كان متوسطاً.

المقدمة:

من المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها في الآونة الأخيرة وهو مصطلح الحوكمة و ازداد أهمية الحوكمة في قطاع الأعمال العام والخاص كما أنها تنمي الثقة في المنشآت التي تطبق الحوكمة مما يساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية، كما يساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية .زياده المتاح من التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة خصوصاً بالنسبة للدول النامية. كما تعددت الاتجاهات الفكرية في أهمية الحوكمة حيث هناك من ذهب إلى أهمية الحوكمة في القطاع العام لما لها من تأثيرات على اقتصادي الوطني ومن ذهب إلى أن الحوكمة ذات أهمية بالغة في القطاع الخاص متمثلة في قطاع التجاري والصناعي بوجه عام ،كما أن ارتباط الحوكمة ارتباط وثيق بالآزمات المالية والاقتصادية ، كما أن الآزمات المتكررة تؤكد أن عدم تطبيق الحوكمة بشكل المطلوب قد زاد من حدة هذه

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

الازمات حيث افلست العديد من الشركات العالمية من الدول المتقدمة وحيث ان الافصاح يعتبر من الركائز الرئيسية للحوكمة ،والذي من خلاله بالإمكان ان تكتشف الكثير من الانحرافات التي قد تتسبب في تدهور المؤسسات وشركات ،او افلاسها بسبب وجود تلاعب وعدم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ، كما ان المعلومات المحاسبية التي تقدم للجنة المراجعة تساعد في عملية المراقبة والمراجعة وقياس الأداء المالي وتشغيلي وكذلك الوقوف على الوضع الاستثماري والتمويلي لها، فان هذه الدراسة توضح العلاقة المتداخلة والمتبادلة ذات التأثير المباشر وغير المباشر بين الحوكمة والافصاح المحاسبي في المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية ، حيث يتأثر الإفصاح المحاسبي بقواعد واليات الحوكمة فمن جهة فان الحوكمة تؤدي وظيفة اجتماعية واقتصادية ،وان تطبيقها يؤدي الي زيادة الثقة والمصداقية علي في جودة التقارير المالية والتي يتم اعدادها الي كافة الأطراف المستفيدة بشكل عادل. كما انها تهدف الى التعرف على اثر قواعد الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي في المعلومات المحاسبية ومن ثم التعرف علي صعوبات التي تحد وتقلل من تطبيق هذه القواعد في المصارف التجارية بهدف خروج بتوصيات تساهم في تعزيز هذه القواعد وتطوير ثقافة الحوكمة داخل البيئة الليبية .

مشكلة الدراسة :

تنطلق مشكلة البحث من عدم تطبيق قواعد الحوكمة بالمصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلس ويتلخص تساؤل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

هل تؤثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية؟. ويشق من السؤال

الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (169-130)

1) هل هناك علاقة ارتباطيه بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في

الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير للمصارف؟

2) هل هناك علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات تدعيم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة

لتعزيز وزيادة درجة في الإفصاح وجودة التقارير للمصارف؟

3) هل هناك علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة

التقارير للمصارف؟

أهمية الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة مهمة نظراً لتزايد الاهتمام بدراسة العلاقة بين قواعد الحوكمة والافصاح

المحاسبي وجودة القوائم المالية وعلى اعتبار ان القطاع المصرفي يعتبر من اهم القطاعات التي لها دور

كبير في الاقتصاد الوطني و ان قوائمها المالية الصادرة عنها تهم الكثير من اصحاب المصالح ذات

العلاقة وهما كافة المطلعين والمستخدمين للتقارير الخاصة بها، وان تطبيق قواعد الحوكمة سوف

يؤثر بشكل كبير في عملية الافصاح ومن هنا تنبع أهمية الدراسة بان في حالة تم تطبيق قواعد

الحوكمة فانه يكون هناك افصاح محاسبي يعمل على رفع مستوى الشفافية والدقة في المعلومات

الظاهرة في القوائم المالية بالإضافة الى تأثيره المباشر على جودة القوائم المالية و بالتالي يعطي

رضا واشباعنا الى كافة اصحاب المصلحة :وتعتبر هذه الدراسة اضافه علمية للباحث لزيادة

ادراكه وزيادة تنمية المعرفة وهو يعتبر ايضا إضافة لمكتبة الكلية وأثراء لها ، كما أيضا يمكن

للمصارف والعاملين فيها و الاطراف الخارجية من التعرف على اوجه القصور ونقاط الضعف ان

وجدت كما يمكن الاستفادة من النتائج التي تتوصل اليها الدراسة.

أهداف الدراسة :

- 1/ التعرف على دور الافصاح وتأثره بقواعد الحوكمة.
- 2- التعرف على اثر الحوكمة على الافصاح وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية.

فرضيات الدراسة :

لغرض تحقيق اهداف الدراسة تم صياغة الفرضية العدمية الرئيسية الاتية :

H0: لا يوجد اثر لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن

المصارف التجارية.

ولغرض اختبار الفرضية الرئيسية لقبولها او رفضها وتحقق اهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات

العدمية الفرعية التالية :

H01: لا توجد علاقة بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح

المحاسبي وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية.

H02: لا توجد علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على

الإدارة لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية.

H03: لا توجد علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح

وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية .

منهجية الدراسة:

- **المنهج الاستقرائي** : اعتمد الباحث علي تكوين الجانب النظري على الكتب والبحوث وعلى ما توفر من مصادر ومراجع على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) وكذلك الكتب المتوفرة لتكوين الجانب النظري للدراسة.

- **المنهج الاستنباطي**: تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال طرح الأسئلة والاستفسارات على عينة الدراسة وذلك من اجل الوصول للنتائج وتوصيات تتعلق بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : ستم هذه الدراسة كدراسة حالة على المصارف التجارية .

الحدود الزمنية : اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية التي قام فيها الباحث بالدراسة الميدانية سنة

2023م

مجتمع وعينة الدراسة :

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلس.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية الوسطى في المصارف

التجارية العاملة بمدينة طرابلس وعددها (6) مصرفا ، حسب الجدول رقم (1):

رقم	اسم المصرف	عدد الصحف المستلمة والصالحة للتحليل
1	مصرف الجمهورية	9
2	مصرف الوحدة	8
3	المصرف التجاري	9
4	مصرف شمال افريقيا	10
5	مصرف الاجماع العربي	9

الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (169-130)

6	المصرف الصحاري	10
	مجموع العينية	55

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة : أسلام (2022): بعنوان " الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي دراسة من وجهة نظر العاملين في البنوك الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على الحوكمة و أثرها على الإفصاح المحاسبي، و لغرض تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام صحيفة الاستبيان كأداة للدراسة و ذلك من أجل التعرف على الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي دراسة من وجهة نظر العاملين في المصارف الأردنية. من أجل تحقيق أهداف الدراسة، ولتحقيق غاياتها يتطلب الأمر من ضرورة الجمع بين أكثر من منهج الدراسة، مثل منهج التحليل الوصفي، والمنهج الإحصائي بالإضافة إلى الاعتماد على أكثر من أسلوب من أساليب الدراسة والتي تتمثل فيما يلي: الاطلاع على المصادر الأولية للمعلومات كالتقارير، والنشرات الصادرة عن الدوائر والوزارات والجهات الرسمية، وذات العلاقة بموضوع الدراسة كذلك الاطلاع على المصادر الثانوية للمعلومات، ممثلة في المصادر والمراجع المكتبية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة للدراسة حيث تم تحديد منطقة الدراسة وهي مجموعة المصارف الأردنية. ولغرض تحليل البيانات تم استخدام الأسلوب الإحصائي لتحليل وإيجاد العلاقات بين متغيرات الدراسة، سواء الأسلوب الاستقرائي المتعلق باستخدام تعميمات عن خصائص المجتمع الكلي، وكذلك الاعتماد على الأسلوب الوصفي، من أجل دراسة البيانات المتوفرة ومقارنتها.

و لقد استنتجت الدراسة ان إيجاد نظام رقابي محكم يمكن أن يساهم في تحسين أداء المنظمات وان من الدعائم الأساسية للتحكم المؤسسي ضرورة وجود الشفافية والاستقلالية والعدالة، كما ان

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (169-130)

هناك إدراك كبير للعاملين في المصارف لمسؤولياتهم الخاصة إضافة الى ذلك ان حوكمة المؤسسات المصرفية تعني النظام الذي على أساسه تكون العلاقات التي تحكم الاطراف الأساسية في المصرف، واضحة بما يؤدي إلى تحسين الأداء والنجاح. واخيرا استنتجت الدراسة تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية وفقا لمبادئ بازل يعد امرا ضروريا لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن أن يساهم في تحسين أداء المصرف.

دراسة : دينا (2019) : بعنوان دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الإنترنت.

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لأثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الإنترنت ، حيث تعد آليات حوكمة الشركات بمثابة العمود الفقري للشركة ، وأداة فعالة لضمان الافصاح الجيد ، والتأكد من مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركات، والضمانة الأساسية لاستمرار الشركات في مزاولتها نشاطها وتطويره، فهذه الآليات تحمي الشركات من التعرض للانهييارات المفاجئة ، كما تزيد ثقة المستثمرين في تلك الشركات ، ونظراً لأن المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ، لا تلبى احتياجات أصحاب المصالح، ولا تفي بمعايير الجودة المطلوبة ، وذلك لعدم وجود معيار محاسبي ملائم للإفصاح عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) حتى الآن ، فإن مشكلة الدراسة تتبلور في التساؤل هل هناك أثر لآليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الإنترنت من قبل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟.

ولقد توصلت الدراسة الى ان حوكمة الشركات أداة فعالة لضمان الإفصاح الجيد ، والتأكد من مستوى الشفافية في القوائم المالية ، وطمأنة المستثمرين أن أموالهم توظف بالشكل الأمثل الذي

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

يضمن حماية مصالحهم ، كما توصلت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية (لاستقلالية لجنة المراجعة الداخلية ، خصائص لجنة المراجعة ، ازدواجية المدير التنفيذي ، حجم مجلس الإدارة) على الإفصاح المحاسبي الاختياري عبر الإنترنت في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية.

دراسة : محمد (2018) ؛ بعنوان أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

هدفت الدراسة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وكانت غرض الدراسة تحقيق العديد من الأهداف ومنها التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. كما تهدف الى صياغة الجوانب الفكرية لقواعد حوكمة المصارف السودانية، بالإضافة الى الوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بقواعد حوكمة المصارف السودانية، واخيرا الوقوف على جودة المعلومات المحاسبية وتأثرها بقواعد حوكمة الشركات. ولحل مشكلة الدراسة صاغ الباحث الفرضيات التالية، هنالك علاقة ارتباطية بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للمصارف محل الدراسة. وان هنالك علاقة ارتباطية بين توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للمصارف محل الدراسة. كما ان هنالك علاقة ارتباطية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للمصارف محل الدراسة. و لإنجاز هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الميداني ومن خلال الدراسة الميدانية.

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج وهي ان الإدارة تعمل على رفع مستوى الإفصاح والشفافية والكفاءة عند إصدار التقارير المالية المتعلقة بالوضع المالي للشركة، كما تعمل على توفير إطار تنظيمي فعال يعمل على ضبط كافة جوانب الضبط للأداء العام للمصارف. كما توصلت الى وجود هيكل تنظيمي واضح يسهل من ضبط الحركة المؤسسية للمصرف يتصف بوصف واضح ودقيق لمهام وواجبات كل قسم وتحديد كامل لمسؤولياتها وصلاحياتها. كما توصل البحث إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي والإشرافي وتوقيع الجزاءات على المصارف في حالة مخالفتها للتعليمات المتبعة. ضرورة تضمين تقرير مجلس الإدارة قائمة بممارسة حوكمة الشركات توضح فيها المصارف مدى التزامها بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة، أو إعداد تقرير منفصل يتضمن معلومات حوكمة الشركات ليساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.

دراسة : الوشاح، محمود عبد الفتاح و لونا محمد عزمي (2017)، بعنوان " اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية : "دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية". وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (78) مستجيبا من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة و مديري التدقيق الداخلي و العاملين في أقسام المحاسبة و التدقيق الداخلي في هذه الجامعات.

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

و خلصت نتائج الدراسة إلى وجود اثر لتطبيق قواعد الحوكمة (ضمان وجود أساس محكم و فعال للحوكمة حفظ حقوق أصحاب المصالح الإفصاح و الشفافية) مجتمعة و منفردة على مستوى الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة وأن تطبيق قواعد الحوكمة يساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية مما ينعكس إيجابا على أداء هذه الجامعات.

و كان من أهم توصيات هذه الدراسة: ضرورة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة و تعميق المفاهيم و تطويرها من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة للعاملين في الجامعات و زيادة مستوى الإفصاح و الشفافية في التقارير المالية و إتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين و المستثمرين الأمان لأموالهم و العمل على نشر مفهوم و ثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة و إصدار النشرات و التعليمات التي تعكس مفاهيم و تطبيقات الحوكمة.

دراسة: بن عيشي وعمري (2016): بعنوان تطبيق قواعد الحوكمة واثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، ومن اجل تحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة عشوائية عددها (90) مفردة من مجتمع الدراسة والمتمثل في شركات المساهمة بولاية بسكرة، وزعت عليهم استبانة وتم التحقق من صدقها وثباتها حيث شملت على (20) فقرة موزعة على من ثلاثة محاور وهي: وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحوكمة، توفير مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة، توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح. وتم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ومعالجتها حيث استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات

الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

المعيارية، ومعامل الارتباط بيرسون، باستخدام البرنامج الإحصائي. ولقد توصلت الدراسة الى ان وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحوكمة بالإضافة الى توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة، كما توصلت ايضا الى توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح .

دراسة : ابوبكر واخرون (2014) : بعنوان " قواعد حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي:

دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها بسوق الأوراق المالية الليبي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قواعد حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي وتناولت الدراسة عدة نقاط منها: أولاً " مفهوم حوكمة الشركات"، ثانياً " حوكمة الشركات وطرق إخفاء الحقائق"، ثالثاً "علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية"، رابعاً "انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي". وتمثلت عينة الدراسة في (103) مشارك، يمثلون (10) رؤساء مجلس إدارة، و(9) نائبين مجلس إدارة، و(47) عضو مجلس إدارة، و(68) معداً للقوائم المالية بالشركات المدرجة، و(5) معدين بقسم إدارة الإفصاح لدى السوق.

ولتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم استمارة استبيان وهي الاداة الرئيسية لجمع البيانات الاولى. وتوصلت الدراسة ببعض النتائج التي منها: أولاً "ان هناك قاعدة و وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تحث على رفع شفافية سوق المال والتحديد الدقيق لمسؤولية هيئة إدارة السوق للإشراف والرقابة على عمل السوق"، ثانياً "ان هناك وجود لقوانين التي قد تساهم في حماية حقوق المساهمين، والمستثمرين بدرجة مناسبة إلا إنها غير مفعلة بشكل كامل، مما يؤثر بشكل مباشر على عدم زيادة مستوى درجة الإفصاح المحاسبي وبالتالي يتطلب الأمر تفعيل هذه القاعدة بشكل أكثر". واختتمت الدراسة أيضاً ببعض التوصيات

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على ..(130-169)

منها: "ضرورة الإسراع في زيادة تفعيل تطبيق لائحة الحوكمة الصادرة عن مصرف "ليبيا" المركزي وفقاً للقرار 20 لسنة 2010 وكذلك قانون سوق المال الليبي لسنة 2007، ولعل سبب ضعف وجود بعض القواعد لحوكمة الشركات يرجع إلى الظروف التي حدثت في ليبيا سنة 2011م، بالإضافة إلى أزمة السيولة التي مرت بها المصارف التجارية الليبية خلال فترة الثورة". كتب هذا المستخلص من قبل دار المنظومة 2018م.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

دراسة: Amira et.al (2021)

"The reflection of the application of corporate governance rules on accounting disclosure and the quality of financial statements"

تهدف هذه الدراسة الى دراسة انعكاسات الحوكمة على الافصاح المحاسبي و جودة القوائم المالية. ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم اتباع الاسلوب الاحصائي الوصفي لغرض شرح اجراءات الحوكمة واثرها على الافصاح المحاسبي و جودة القوائم المالية.

ولقد توصلت الدراسة الى ان الافصاح المحاسبي صنف كأساس للحوكمة، وان الوجود الصلب و الفعال هو الاساس للحوكمة، بالإضافة الى ان الحوكمة تعمل على تحسين مستويات الافصاح المحاسبي وهذا يؤدي الى زيادة مستويات الشفافية والدقة في المعلومات التي تظهر في القوائم المالية.

دراسة: Munadhil et. al (2018)

"The role of corporate governance in achieving accounting information quality (field study in the mishraq sulfur state company)" in Algeria

الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على حوكمة الشركات وأثرها على المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق العديد من الأهداف منها توضيح أهمية ومفهوم حوكمة الشركات وخصائصها ومحدداتها. وفهم أهداف ومبادئ حوكمة الشركات. بالإضافة إلى تحديد جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قواعد الحوكمة. وأخيراً توضيح دور حوكمة الشركات في جودة المعلومات المحاسبية. بالإضافة إلى تقديم التوصيات بناء على نتائج الدراسة. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتوافق مع طبيعة الدراسة وأغراضها والمصادر المكتبية المتاحة لها؛ ومن ثم، فإن هذه الدراسة نظرية بحتة.

ولقد توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ الإفصاح والشفافية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنظمة الأساسية لمسؤوليات مجلس الإدارة وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وتوصلت أيضاً إلى أن توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ حقوق المساهمين وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية. كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وأخيراً توصلت إلى أن توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ الإطار الأساسي الفعال للحوكمة وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة: Habiba et.al (2017)

"Audit committees and financial reporting quality: Evidence from UK environmental accounting disclosures."

تهدف هذه الدراسة إلى لقياس محددات حجم الإفصاح البيئي وجودتها، مع التركيز على دور لجان المراجعة تأثيرها على تقارير مقترحات سميث فيما يتعلق بالحوكمة. ولغرض تحقيق أهداف

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

الدراسة تم اتباع اسلوب التحليل الكمي من خلال عينة كبيرة من الشركات الانجليزية خلال الفترة من 2007 الى 2011م.

ولقد توصلت الدراسة الى ان الشركات الكبيرة التي تعتمد قواعد الحوكمة بالضرورة هذا يؤدي الى جودة الافصاح المحاسبي. وانا الشركات التي لها عدد كبير من المساهمين وحملة الاسهم تعمل على ان تكون مستويات الافصاح المحاسبي اكبر نتيجة لضغوطات اصحاب المصالح.

دراسة: Omar (2017)

"Corporate governance and the level of Bahraini corporate compliance with IFRS disclosure" Case study in Bahrain

تهدف هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وقواعد التقارير الدولية الغرض من هذه الورقة هو دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات (CG) والإفصاح عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) قبل عام واحد من صدور أول قانون لحوكمة الشركات (CGC) في البحرين.

ولتحقيق اهداف هذه الدراسة، تم استخدام انحدارات المربعات الصغرى العادية لفحص العلاقات بين مستوى امتثال الشركات البحرينية لمتطلبات الإفصاح الإلزامية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كمتغير تابع وثماني آليات (CG)) كمتغيرات مستقلة وخمس سمات أخرى خاصة بالشركة كمتغيرات سيطرة.

كما اظهرت النتائج أن ثلاث من آليات حوكمة الشركات (أي استقلال مجلس الإدارة، واستقلال لجنة التدقيق، وازدواجية الرئيس التنفيذي) ترتبط بمستوى الإفصاح عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويشير هذا إلى أن آليات حوكمة الشركات فعالة في ممارسات إعداد التقارير المالية.

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (169-130)

ومع ذلك، تظهر النتائج هذه الدراسة، أن آليات حوكمة الشركات الخمس الأخرى (أي حجم مجلس الإدارة، وحجم لجنة التدقيق، وملكية أصحاب الكتل، والملكية الإدارية، وملكية الحكومة) لا ترتبط بمستوى الإفصاح عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد تثبت هذه النتيجة أهمية لجنة حوكمة الشركات كآلية تنفيذ فعالة لإلزام الشركات البحرينية بالامتثال الكامل للإفصاح عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

دراسة : (Ayman et.al (2017)

"Accounting legislation, corporate governance codes and disclosure in Jordan"

الهدف الرئيسي من هذه الورقة هو تقديم لمحة عامة عن التغيرات الاقتصادية والتشريعات المحاسبية الأكثر تأثيراً والتي تؤثر على ممارسات الإبلاغ المالي والإفصاح في الأردن. كما يقدم لمحة عامة عن دراسات الإفصاح التي أجريت في الأردن والتي تغطي السنوات ما بين (1986 – 2014)، للتحقق مما إذا كان هناك تحسن في ممارسة الإفصاح في الأردن. حيث تبحث هذه الورقة أيضاً في خصائص الشركات الأكثر تأثيراً على ممارسات الإفصاح المحاسبي في الأردن والتي تم العثور عليها في دراسات الإفصاح السابقة التي أجريت في الأردن بين عامي (1986 و 2014)، وتتناول الورقة أيضاً بنود الإفصاح المطلوبة في قواعد حوكمة الشركات الموجودة للشركات المساهمة المدرجة والبنوك والمؤسسات المالية. شركات التأمين. وأخيراً، تناقش الورقة جودة التعليم المحاسبي في الأردن، حيث أشارت الدراسات السابقة إلى تأثيره على الممارسة المحاسبية.

استناداً إلى مراجعة دراسات الإفصاح السابقة التي أجريت في الأردن بين عامي (1986 و 2014)، قامت هذه الدراسة بمقارنة نتائج دراسات الإفصاح قبل وبعد عام 1998. في عام 1997، كما تم

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

استخدام خط الاتجاه لممارسة الإفصاح للتحقق مما إذا كانت ممارسة الإفصاح قد تحسنت بعد صدور هذا القانون. كما تم استخدام التحليل الوصفي لفحص العوامل التي تؤثر على ممارسة الإفصاح في الأردن.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن ممارسات الكشف قد تحسنت مع مرور الوقت. كما لوحظ أن حجم الشركة كعامل يؤثر دائماً على مستوى الإفصاح في الأردن ويليه المراجعة الخارجية، في حين وجد أن السيولة لها التأثير الأقل. وقد تم التوصل إلى أن التغييرات الاقتصادية، والاتفاقيات مع المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، واللوائح الجديدة وإصلاحات السوق المالية قد أدت إلى تحسين ممارسة الإفصاح المحاسبي في الأردن.

دراسة: (2014) Basil & Suzan

"The association between disclosure of forward-looking information and corporate governance mechanisms: Evidence from the UK before the financial crisis period."

هدفت هذه الدراسة إلى ملاحظة أهمية واليات الحوكمة بالإضافة إلى قياس العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي في الجزء المخصص للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية واليات الحوكمة في الشركات الانجليزية غير المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باتباع الاسلوب (QSR NVIVO 8) وذلك لقياس محتويات الجزء المخصص للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، وذلك بدراسة القوائم المالية لعدد (238) شركة مدرجة في السوق المالي الانجليزي بمدينة لندن. ولقد توصلت الدراسة إلى أن حجم المجلس

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

و استقلالية لجان المراجعة ترتبط ارتباط كبير مع مستويات الافصاح الاختياري التي تسعى الشركات الإنجليزية لنشرها في القوائم المالية الصادرة عنها.

دراسة (Madan &Junaid (2013)

"Voluntary corporate governance disclosures in the annual reports: an empirical study"

هدفت هذه الدراسة الى استكشاف ممارسات حوكمة الشركات الطوعية لـ 50 شركة، بالإضافة إلى المتطلبات الإلزامية للبند (49) من اتفاقية الإدراج. ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم تطبيق طريقة تحليل المحتوى بالإضافة الى تطبيق طريقة الفهرس على القوائم المالية من سنة 2003 وحتى 2005م. حيث تم اختيار (40) فقرة من قسم قاعدة الحوكمة الواردة في القوائم المالية ووكلاء الشركات. ولغرض اجراء المقارنات بين المؤسسات الصناعية تم اختيار اربعة صناعات هي (البرمجيات - السكر - الورق - المنسوجات)،. ولغرض تحليل البيانات واختبار الفرضيات اداة تحليل مناسبة تم اتباعها.

ولقد توصلت الدراسة الى ان المؤسسات تمت الدراسة تتبع اقل من 50% من العناصر المدرجة في طريقة الفهرس الخاصة بالإفصاح المحاسبي المنصوص عليه من ضمن قواعد الحوكمة. كما توصلت الدراسة الى ان لا توجد اختلافات مهمة بين ما يتم الافصاح عليه في الاربعة الشركات الصناعية هي (البرمجيات - السكر - الورق - المنسوجات).

دراسة: (Salim(2013)

تهدف هذه الدراسة الى التركيز على الافصاح وفقا لأليات الحوكمة في القوائم المالية في المصارف التجارية الاسلامية في إندونيسيا. ولغرض تحقيق اهداف الدراسة قام الباحث تم اختيار سبعة مصارف اسلامية بدولة اندونيسيا، ولاختبار الفرضيات تم استخدام طريقة تحليل المحتوى لغرض وضع درجات لمستويات الافصاح في القوائم المالية للمصارف الإندونيسية، حيث تم دراسة اليات الحوكمة التي تثر في مستويات الافصاح. ومن النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة ان اقدم المصارف واكبرها سجلت اكبر درجة في مستويات الافصاح نظير مثيلاتها من المصارف الاخرى. وان الافصاح مستويات الافصاح في المراجعة الداخلية تتجه لتكون ضعيفة.

دراسة: Bader & Waleed(2010)

Corporate governance and voluntary disclosure in Kuwait

تهدف هذه الدراسة على قياس العلاقة بين الحوكمة والافصاح الاختياري في القوائم المالية الصادرة عن (170) شركة كويتية مدرجة في سوق المال الكويتي خلال سنة 2007م. ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحثان بتعريف وتصنيف اربعة خصائص من خصائص الحوكمة. ثم تم استخدام اسلوب الانحدار لغرض تفسير البيانات و تحليل العلاقة بين هذه الخصائص و الافصاح الاختياري، في حين تم استخدام طريقة تحليل المحتوى الذاتي لقياس مستويات الافصاح الاختياري في عينة الدراسة حيث وجد ان مستويات الافصاح تقدر ب (19%) مع التحسن في مستويات الافصاح مقارنة بدراسات سابقة. كما توصلت الدراسة الى ان النتائج قوية ومرتبطة مع حجم الشركة ونوع المراجعة بالإضافة الى عضوية قطاع الصناعة، كما توصلت الى ان هناك حاجة الى

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (169-130)

تحسين مستويات الشفافية في الاسواق المالية الكويتية مع اضافة بعض القيود على قواعد الحوكمة.

ما يميز هذه الدراسة:

عند القيام بعرض الدراسات السابقة تم ملاحظة ان اغلبها تناولت موضوع الافصاح المحاسبي في ظل الحوكمة ولكن من عدة زوايا مختلفة و بالتالي وما يميز هذه الدراسة كون اغلب الدراسات السابقة تمت في بيئات خارجية باستثناء دراسة (ابوبكر واخرون، 2014) والتي ركزت على اثر قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة أسهمها بسوق الأوراق المالية الليبيين، دون ان يتطرق الى اثر ذلك على جودة القوائم المالية. في حين ان هذه الدراسة سوف تركز على اثر الحوكمة على الافصاح المحاسبي بالإضافة الى أثر ذلك على جودة القوائم المالية الصادرة عن المصارف التجارية.

منهجية الدراسة:

أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة:

استخدم الباحث الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة للتعرف على أثر تطبيق الحوكمة على جودة التقارير المالية، فقام بتصميم استمارة استبيان واشتملت على البيانات الشخصية للمستهدفين والمتمثلة بالوظيفة ومدة الخدمة بالوظيفة الحالية، والمستوى التعليمي، والعمر والتخصص العلمي، كما أشتمل الاستبيان على المحاور الآتية:-

المحور الأول: اثر مقومات الأساس المحكم والفعال لقواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية، وتكون المحور من (7) عبارات.

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

المحور الثاني: اثر توفر مقومات تدعيم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة على الإفصاح

المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية، وتكون المحور من (7) عبارات.

المحور الثالث: اثر توفر مقومات الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

الصادرة عن المصارف التجارية ، وتكون المحور من (6) عبارات.

التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات:

بعد ترميز البيانات تم إدخالها إلى الحاسب الآلي لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات

باستخدام البرنامج الإحصائي الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for

Social Sciences)) ومختصره SPSS النسخة الخامسة والعشرون وتم استخدام مقياس ليكرت

الخماسي في أسئلة الاستبيان، حيث كان متوسط القياس مساويا إلى (3) وهو متوسط القيم (1 ، 2 ،

3، 4، 5) للإجابات الخمسة

جدول (1) ترميز بدائل الاجابة وطول فئة تحديد اتجاه الاجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5

أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

من أجل وصف أي ظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو التعرف على تجانس هذه القيم

والبحث عن القيم الشاذة فالأمر يتطلب عرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها

التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، ومن أهم هذه المقاييس مقاييس النزعة المركزية

والتشتت، وقد تم استخدام الآتي :

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

- **التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوباً إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
- **المتوسط الحسابي المرجح:** لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
- **الانحراف المعياري:** يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
- **معامل الارتباط :** لتحديد العلاقة بين كل محور من محاور الاستبيان وإجمالي الاستبيان.
- **معامل الفا كرونباخ:** لتحديد الثبات في أداة الدراسة (الاستبيان).

إجراءات الصدق : وتم ذلك من خلال:

أولاً: صدق المحكمين:

حيث إن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ثانياً: صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

جدول (2) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبيان

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	اثر مقومات الأساس المحكم والفعال لقواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية	7	❖❖0.829	0.000
2	اثر توفر مقومات تدعيم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية	7	❖❖0.87	0.000
3	اثر توفر مقومات الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية	6	❖❖0.852	0.000

❖❖ القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

لقد بينت النتائج في الجدول (2) أن قيم معامل الارتباط بين إجمالي الاستبيان ومحاور الدراسة تراوحت ما بين (0.829) إلى (0.87)، وكانت قيم الدلالة الإحصائية دالة إحصائياً حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من (0.05).

الثبات (معامل ألفا كرونباخ)

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة (Uma

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (169-130)

(Sekaran, 2003, p311)، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ

عدها (55) استمارة، وقد بينت النتائج في الجدول (3) ان قيم معامل ألفا لثبات محاور الدراسة

تراوحت ما بين (0.679) إلى (0.807)، ولاجمالي الاستبيان (0.878)، وبالتالي يمكن القول أنها

معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

جدول (3) معامل الفاكرونباخ للثبات

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل الفا
1	اثر مقومات الأساس المحكم والفعال لقواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية	7	0.679
2	اثر توفر مقومات تدعيم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية	7	0.773
3	اثر توفر مقومات الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية	6	0.807
	إجمالي الاستبيان	20	0.878

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل المجتمع بأعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالإدارة الوسطى في المصارف التجارية بمدينة

طرابلس، وقد تم اختيار عينة مكونة من (6) مصارف في مدينة طرابلس، حيث تم توزيع (60)

استمارة استبيان بواقع (10) استمارات لكل مصرف، وأُسْتُرِدَ منها (55) استمارة صالحة للتحليل

وبنسبة (91.67%) وكما مبين في الجدول رقم (4).

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

جدول (4) عدد الاستثمارات الموزعة والفاقد منها والاستثمارات الصالحة للتحليل

المصرف	الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات المفقودة والغير صالحة	نسبة الاستثمارات المفقودة والغير صالحة	الاستثمارات الصالحة	نسبة الاستثمارات الصالحة
مصرف الجمهورية	10	1	10	9	90
مصرف الوحدة	10	2	20	8	80
المصرف التجاري	10	1	10	9	90
مصرف شمال افريقيا	10	0	0	10	100
مصرف الازمك العربي	10	1	10	9	90
المصرف الصحارى	10	0	0	10	100
المجموع	60	5	8.33	55	91.67

عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

جدول (5) توزيع المستهدفين حسب البيانات الشخصية

الوظيفة	مدير إدارة	رئيس قسم	مراجع	محاسب	أخرى	المجموع
العدد	4	10	10	26	5	55
النسبة%	7.3	18.2	18.2	47.3	9.1	100%
مدة الخدمة	5 سنوات	10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	المجموع	العدد	النسبة%
العدد	10	14	31	55		
النسبة%	18.2	25.5	56.4	100%		
المستوى التعليمي	بكالوريوس	ماجستير	دبلوم	المجموع	العدد	النسبة%
العدد	38	8	9	55		
النسبة%	69.1	14.5	16.4	100%		
العمر	20 إلى 25 سنة	26 إلى 30 سنة	31 إلى 35 سنة	36 سنة فأكثر	المجموع	العدد
العدد	5	7	10	33	55	
النسبة%	9.1	12.7	18.2	60	100%	
التخصص العلمي	محاسبة	إدارة	تمويل	أخرى	المجموع	العدد
العدد	36	9	5	5	55	
النسبة%	65.5	16.4	9.1	9.1	100%	

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

بينت النتائج في الجدول (5) أن (4) مستهدفين وما نسبته (7.3%) كانوا مدراء إدارة، و(10) مستهدفين وما نسبته (18.2%) كانوا رؤساء أقسام، و(10) مستهدفين وبنفس النسبة كانوا من المراجعين، و(26) مستهدفين وما نسبته (47.3%) من المحاسبين، و(5) مستهدفين وما نسبته (9.1%) كانت لهم وظائف أخرى.

أما فيما يتعلق بمدة الخدمة بالوظيفة؛ فقد تبين إن (5) مستهدفين وما نسبته (18.2%) كانت مدة خدمتهم بالوظيفة 5 سنوات، و(14) مستهدفاً وما نسبته (25.5%) كانت مدة خدمتهم الوظيفية 10 سنوات، و(31) مستهدفاً وما نسبته (56.4%) كانت مدة خدمتهم الوظيفية أكثر من 10 سنوات.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي؛ فقد تبين إن (38) مستهدفاً وما نسبته (69.1%) يحملوا مؤهل البكالوريوس، و(8) مستهدفين وما نسبته (14.5%) يحملوا مؤهل الماجستير، و(9) مستهدفين وما نسبته (16.4%) يحلوا مؤهل الإجازة الدقيقة (الدكتوراه).

وفيما يتعلق بالعمر؛ فقد تبين إن (5) مستهدفين وما نسبته (9.1%) تراوحت أعمارهم من 20 إلى 25 سنة، و(7) مستهدفين وما نسبته (12.75) كانت أعمارهم 26 إلى 30 سنة، و(10) مستهدفين وما نسبته (18.2%) كانت أعمارهم ضمن الفئة 31 إلى 35 سنة، و(33) مستهدفاً وما نسبته (605) كانت أعمارهم 36 سنة فأكثر.

وفيما يخص التخصص العلمي؛ فقد تبين إن (36) مستهدفاً وما نسبته (65.5%) متخصصين في المحاسبة، و(9) مستهدفين وما نسبته (16.4%) متخصصين في إدارة الأعمال، و(5) مستهدفين

وما نسبته (9.1%) متخصصين في التمويل، و(5) مستهدفين وبنفس النسبة كانت لهم تخصصات أخرى.

ثانياً: اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد اثر لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية

لاختبار الفرضيات سيتم اعتماد اختبار (One Sample T-Test)، فإذا كانت قيمة متوسط الاستجابة أكبر من قيمة متوسط القياس (3) وقيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، فهذا يدل على ارتفاع درجة الموافقة وبالتالي رفض الفرضية وقبول فرضيتها البديلة، أما إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 وقيمة متوسط الاستجابة أقل من قيمة متوسط القياس (3) فهذا يدل على انخفاض درجة الموافقة وبالتالي قبول الفرضية، أما إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة فهذا يدل على ان درجة الموافقة كانت متوسطة وبالتالي قبول الفرضية.

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ارتباطيه بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

جدول (6) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (T-Test) لمحور علاقة مقومات الأساس

المحكم والفعال لقواعد الحوكمة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية

الدرجة	قيمة الدلالة الاحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار والنسبة	الفقرة	ت
مرتفعة	0.000	0.715	3.55	2	31	17	5	0	ت	تناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في المصارف.	1
				3.6	56.4	30.9	9.1	0	%		
مرتفعة	0.000	1.083	3.71	13	24	9	7	2	ك	تقوم المصارف بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنظمة.	2
				23.6	43.6	16.4	12.7	3.6	%		
متوسطة	0.077	1.197	2.71	4	11	15	15	10	ك	هل قوانين المصارف المطبق في ليبيا تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة.	3
				7.3	20.0	27.3	27.3	18.2	%		
مرتفعة	0.000	1.183	3.84	21	17	4	13	0	ك	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة.	4
				38.2	30.9	7.3	23.6	0	%		
مرتفعة	0.003	0.913	3.38	5	22	17	11	0	ك	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء المصارف.	5
				9.1	40	30.9	20	0	%		

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

مرتفعة	0.002	0.975	3.42	8	17	21	8	1	ك	تقوم الهيئات الرقابية في المصارف بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.	6	
				14.5	30.9	38.2	14.5	1.8	%			
مرتفعة	0.000	0.751	3.65	4	33	13	5	0	ك	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في المصارف.	7	
				7.3	60	23.6	9.1	0	%			
مرتفع	0.000	0.579	3.46	أجمالي المحور								

قيمة T المحسوبة = 5.957 درجات الحرية = 54 قيمة T الجدولية = 2

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (6) أن قيم المتوسط تراوحت بين (2.71) إلى (3.84)، كما تبين أن درجة الموافقة كانت مرتفعة على جميع فقرات محور اثر مقومات الأساس المحكم والفعال لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية باستثناء فقرة واحدة كانت درجة الموافقة عليها متوسطة، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.46) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.46)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، ويؤكد ذلك قيمة T المحسوبة وتساوي (5.957) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2) عند درجات الحرية (54)، وهذا يدل على أن علاقة مقومات الأساس المحكم والفعال لقواعد الحوكمة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية كان مرتفعاً، لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الاولى " لا توجد علاقة ارتباطيه بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد

الحكومة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

الحكومة ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية" وقبول نقيضها

" توجد علاقة ارتباطيه بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحكومة ودورها في الإفصاح

المحاسبي وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية".

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في

ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة في الإفصاح وجودة التقارير الصادرة عن المصارف

التجارية

جدول (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (T-Test) لمحور علاقة توفر

مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير

المالية الصادرة عن المصارف التجارية

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاحصائية	قيمة الدلالة	الدرجة
1	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام قانون المصارف.	ثا	1	1	13	33	7	3.8	0.755	0.000	مرتفعة	
		%	1.8	1.8	23.6	60.0	12.7					
2	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية المصرف.	ك	2	7	16	22	8	3.49	1.016	0.001	مرتفعة	
		%	3.6	12.7	29.1	40.0	14.5					

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

متوسطة	0.004	0.993	3.4	6	23	14	11	1	ك	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.	3
				10.9	41.8	25.5	20.0	1.8	%		
مرتفعة	0.000	0.891	3.73	7	33	10	3	2	ك	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء.	4
				12.7	60.0	18.2	5.5	3.6	%		
مرتفعة	0.000	1.029	3.6	13	15	20	6	1	ك	يتم تصميم هيكل فعال كفاء للحماية من الإغسار المالي للمصرف.	5
				23.6	27.3	36.4	10.9	1.8	%		
مرتفعة	1	1.106	3	3	19	13	15	5	ك	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرّفات غير القانونية.	6
				5.5	34.5	23.6	27.3	9.1	%		
مرتفعة	0.201	0.938	3.16	3	18	21	11	2	ك	تم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتوفير رؤوس	7
				5.5	32.7	38.2	20.0	3.6	%		

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

										الأموال إلى للمصرف.
مرتفع	0.000	0.629	3.45	أجمالي المحور						

قيمة T المحسوبة = 5.361 درجات الحرية = 54 قيمة T الجدولية = 2

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (7) إن قيم المتوسط تراوحت بين (3) إلى (3.8)، وتبين إن درجة الموافقة كانت مرتفعة على جميع فقرات محور علاقة توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية باستثناء فقرتين كانت درجة الموافقة عليهما متوسطة، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.45) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.45)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، ويؤكد ذلك قيمة T المحسوبة وتساوي (5.361) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2) عند درجات الحرية (54)، وهذا يدل على أن علاقة توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية كان مرتفعاً، لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية لا توجد علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة في الإفصاح وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية " وقبول نقيضها " توجد علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة في الإفصاح وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية ".

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة

درجة الإفصاح وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية.

جدول (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (T-Test) لمحور علاقة توفر

مقومات الإفصاح والشفافية بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف

التجارية

ن	الفقرة	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاحصائية	قيمة الدلالة	الدرجة
1	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	ن	2	15	10	26	2	3.2	1.007	0.147	متوسطة	
		%	3.6	27.3	18.2	47.3	3.6					
2	يتم الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي	ك	0	26	20	5	4	2.76	0.902	0.057	متوسطة	
		%	0	47.3	36.4	9.1	7.3					
3	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر	ك	0	13	15	24	3	3.31	0.9	0.014	مرتفعة	
		%	0	23.6	27.3	43.6	5.5					

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

										الجوهريّة المتوقّعة		
مرتفعة	0.004	0.933	3.38	7	17	21	10	0	ك	يتم الإفصاح عن الضمانات اختياريًا بالإضافة إلى الإفصاحات الإلزامية	4	
				12.7	30.9	38.2	18.2	0	%			
مرتفعة	0.002	0.935	3.4	6	20	20	8	1	ك	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.	5	
				10.9	36.4	36.4	14.5	1.8	%			
مرتفعة	0.001	1.052	3.51	13	11	23	7	1	ك	يتم الإفصاح عن مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته.	6	
				23.6	20.0	41.8	12.7	1.8	%			
مرتفع	0.006	0.683	3.26	أجمالي المحور								

قيمة T المحسوبة = 2.832 درجات الحرية = 54 قيمة T الجدولية = 2

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (169-130)

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (8) أن قيم المتوسط تراوحت ما بين (2.76) إلى (3.51)، وتبين أن درجة الموافقة كانت مرتفعة على (4) فقرات محور علاقة توفر مقومات الإفصاح والشفافية بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية، وكانت درجة الموافقة متوسطة على فقرتين، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.26) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.26)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.006) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، ويؤكد ذلك قيمة T المحسوبة وتساوي (2.832) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2) عند درجات الحرية (54)، وهذا يدل على أن علاقة توفر مقومات الإفصاح والشفافية بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية كان مرتفعاً، لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة "لا توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية" وقبول نقيضها "توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية".

الفرضية الرئيسية : لا يوجد أثر لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية.

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

جدول رقم (9) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي اثر قواعد الحوكمة على

الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط العينة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	مستوى الأثر
اثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية	3.4	0.4	0.534	0.000	معنوي	مرتفع

قيمة T المحسوبة = 5.559 درجات الحرية = 54 قيمة T الجدولية = 2

ولتحديد اثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية، فإن النتائج في الجدول رقم (9) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.4) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.4)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، ويؤكد ذلك قيمة T المحسوبة وتساوي (5.559) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2) عند درجات الحرية (54)، وهذا يدل على أن اثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية كان مرتفعاً، لذا يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول نقيضها " يوجد اثر لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية".

النتائج:

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها فإن الدراسة توصلت إلى ما يلي:

1. أوضحت الدراسة وجود اثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

الصادرة عن المصارف التجارية قيد الدراسة حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.4) وفق

مقياس التدرج الخماسي.

2. بينت الدراسة وجود علاقة بين مقومات الأساس المحكم والفعال لقواعد الحوكمة بالإفصاح

المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية بالمصارف قيد الدراسة حيث بلغت

قيمة متوسط الاستجابة (3.46) وفق مقياس التدرج الخماسي.

3. أظهرت الدراسة عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات المعاملة المتكافئة للمساهمين

ومبدأ الإفصاح والشفافية على جودة التقارير المالية بالمصارف قيد الدراسة حيث بلغت قيمة

متوسط الاستجابة (3.45) وفق مقياس التدرج الخماسي.

4. بينت الدراسة إن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف قيد الدراسة كان متوسطاً، حيث

بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.89) وفق مقياس التدرج الخماسي حيث بلغت قيمة متوسط

الاستجابة (3.26) وفق مقياس التدرج الخماسي.

5. أوضحت الدراسة إن مستوى جودة التقارير المالية بالمصارف قيد الدراسة كان متوسطاً، حيث

بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.7) وفق مقياس التدرج الخماسي.

التوصيات:

بعد تحليل البيانات والوصول إلى نتائجها فقد تم التوصل إلى التوصيات الآتية:

1. إقامة الدورات التدريبية في مجال الحوكمة وجودة التقارير المالية، من أجل رفع كفاءة العاملين بالمصارف في المجالين.
2. الحرص على إقامة قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة.
3. ضرورة الإفصاح للمساهمين الإفصاح للمساهمين عن وجود أي ممارسة أو سلوك غير أخلاقي وكذلك عن المخاطر الجوهرية المتوقعة.
4. ضرورة إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.
5. ضرورة الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء وكذلك الإفصاح عن مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته.

المراجع:

أولاً: الدراسات العربية:

- بن عيشي عمار وعمرى سامي (2016): بعنوان تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية. جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية.
- محمد حاتم هاشم (2018)، "ثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان.

الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

- ابوبكر واخرون (2014): بعنوان "قواعد حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها بسوق الأوراق المالية الليبيين مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية،، الجامعة الاسمرية، 300-337.
- الوشاح، محمود عبد الفتاح شاهين و لونا محمد عزمي (2017)، " أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية : "دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية" المجلد 39، العدد 2 (31 يوليو/تموز 2017)، ص ص. 1-33، 33. جامعة الزقازيق
- إسلام ناجح علي العارقه (2022): بعنوان " الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي دراسة من وجهة نظر العاملين في البنوك الأردنية، المجلة العربية للنشر العلمي العدد ثمانية وأربعون تاريخ الإصدار: 2 - تشرين الأول - 2022 م
- دينا محمد محمد طه (2019): "دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الإختياري للشركات عبر الإنترنت" . جامعة بورسعيد

ثانيا/ المراجع الاجنبية:

- Amira.fetha, h.heriz, Mokhefi Amine (2021), The reflection of the application of corporate governance rules on accounting disclosure and the quality of financial statements. Boades Journ-
- Ayman E. Haddad, Wafaa M. Sbeiti, Amer Qasim, (2017)," Accounting legislation, corporate governance codes and disclosure in Jordan: a review", International Journal of Law and Management, Vol. 59 No. 1, pp. 147-176.
- Basil Al-Najjar,and Suzan Abed (2014), The association between disclosure of forward-looking information and corporate governance mechanisms:

Evidence from the UK before the financial crisis period ,Managerial Auditing Journal.

- Bader Al-Shammari & Waleed Al-Sultan (2010). " Corporate governance and voluntary disclosure in Kuwait. International Journal of Disclosure and Governance volume 7, pages262–280 (2010)

-Haddad, A.E., Sbeiti, W.M. and Qasim, A. (2017), "Accounting legislation, corporate governance codes and disclosure in Jordan: a review", International Journal of Law and Management, Vol. 59 No. 1, pp. 147-176.

-Habiba Al-Shaer, Aly Salama, Steven Toms, (2017), "Audit committees and financial reporting quality: Evidence from UK environmental accounting disclosures". Journal of Applied Accounting Research, ISSN: 0967-5426

- Madan Lal Bhasin and Junaid M. Shaikh (2013). " Voluntary corporate governance disclosures in the annual reports: an empirical study, International Journal of Managerial and Financial Accounting Vol. 5, No. 1, 2013

- Munadhil A, A, A, Honer, M, M, A, Ali, Y (2018) The role of corporate governance in achieving accounting information quality (field study in the mishraq sulfur state company)., p.p 145-158, volm, 10

-Salim Darmadi, (2013), Corporate governance disclosure in the annual report: An exploratory study on Indonesian Islamic banks

-Omar Juhmani (2017), " Corporate governance and the level of Bahraini corporate compliance with IFRS disclosure". Journal of Applied Accounting Research.

-